مقياس الاقتصاد الدولي

محاضرة بعنوان: العلاقات الاقتصادية الدولية

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية من اهم فروع علم الاقتصاد، إذ تهتم بدراسة التفاعلات الاقتصادية بين الدول، وما يترتب عليها من أثار على التنمية الاقتصادية، التجارة، الاستثمار، سعر الصرف، وتتزايد أهمية الموضوع مع انتشار العولمة وتأثيرها على الاقتصاديات الوطنية والمحلية، إذ أصبحت هذه الدول مترابطة ومتداخلة بشكل وثيق في إطار التجمعات الاقتصادية والشركات الدولية ذات النشاط العابر للحدود الوطنية التجارية والإقليمية.

أولا –ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية وأهميتها

1-مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية: هي مجموعة من العلاقات والتبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين الدول وتشمل التجارة الدولية، حركة رؤوس الأموال، انتقال التكنولوجيا، العمالة الدولية، السياسات النقدية والمالية ذات البعد الخارجي، حيث تهدف العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تحقيق أقصى استفادة من الموارد العالمية عبر التخصص وتقسيم العمل الدولي.

2-أسباب وعوامل قيام العلاقات الاقتصادية الدولية: نتيجة توسع عمليات الإنتاج فإن التبادل والتعامل بدأ مع تحقيق فائض من إنتاج الفرد عن احتياجاته، وهو الأمر الذي أدى إلى مبادلة هذا الفائض مع الفائض الذي ينتجه الأفراد الاخرين، وهو الامر الذي نتج عنه نشوء بدايات التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والمجتمعات، وتطورت هذه العملية بين الدول والوحدات السياسية نتيجة عدة اعتبارات منها:

-التطور الواسع في وسائل وطرق النقل والاتصال وكلفته؛

- تطور طرق ووسائل الإعلان واستخدام العلامات التجارية وأساليب الدعاية والترويج الحديثة؛

- توسع الإنتاج من أجل تغطية كل متطلبات السوق، ما أدى لاتساع حجم المبادلات والمعاملات محليا ودوليا؛

- توسيع ونمو المبادلات الدولية عبر الحجم الكبير للمشروعات والتطور التقني الهائل والمستمر،

- اكتشاف مناطق المعادن أدى إلى توسيع المبادلات الدولية عبر تصدير البضائع والخدمات إلى تلك المناطق؛

- الثورة الصناعية في الغرب ساهمت في البحث عن أسواق تصريف جديدة، وأسواق منتجة للمواد الأولية، وهو ما زاد في حجم ونوعية المبادلات التجارية.

3-اهداف العلاقات الاقتصادية الدولية: من بين هذه الأهداف ما يلي:

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية العالمية؛
- تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية للدول النامية؛
- تحقيق الاستقرار المالي الدولي؛
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

4-أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية: تكمن أهميتها ما يلي:

- **تحقيق التخصص وتقسيم العمل الدولي**: حيث تساعد على التركيز في إنتاج السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية تؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكاليف؛

- **توسيع الأسواق وزيادة الصادرات**: تمكن الدول من تسويق منتجاتها عالميا وتوسيع قاعدة الطلب والمساهمة في زيادة الدخل القومي وخلق فرص عمل جديدة؛

- **جذب الاستثمارات الأجنبية**: تفتح العلاقات الاقتصادية الدولية المجال أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة وكذا تحسين الإنتاجية المحلية؛

- **تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية**: من خلال التجارة الدولية، القروض، المساعدات والاستثمارات تحصل الدول النامية على الموارد اللازمة للتنمية وتسهم في رفع مستويات المعيشة وتحسين البنية التحتية؛

- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات**: تسمح هذه العلاقات بتنويع مصادر الدخل الخارجي عبر الصادرات، الاستثمارات، التحويلات، تقلل من عجز ميزان المدفوعات واستقرار العملة المحلية؛

- **تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول**: من خلال التعاون النقدي والمالي بين الدول والمؤسسات الدولية؛

- **تبادل الخبرات والتكنولوجيا**: استفادة الدول النامية من الابتكارات والتطورات من الدول المتقدمة ما يرفع من كفاءة الموارد البشرية والإنتاجية المحلية؛

- تقوية العلاقات السياسية والدبلوماسية: من خلال خلق مصالح متبادلة بين الدول.

ثانيا - أبعاد العلاقات الاقتصادية الدولية: لا تقتصر هذه العلاقات على تبادل السلع والخدمات بين الدول بل هي منظومة متعددة الأبعاد وتشمل الجوانب المالية، الإنتاجية، السياسية ... ومن هذه الأبعاد ما يلي:

1-البعد التجاري: يتمثل في التجارة الدولية للسلع والخدمات بين الدول يشمل: الصادرات، الواردات، الاتفاقيات التجارية، الرسوم الجمركية مثل: (اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لتنظيم المبادرات التجارية)؛

2- البعد المالي والنقدي: يهتم بتدفقات رؤوس الأموال بين الدول، أسعار الصرف وميزان المدفوعات، يشمل أيضا المعاملات المصرفية والبنكية، القروض الدولية، أسواق المال العالمية؛

3- البعد الاستثماري: يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وخلق فرص تحقيق الأرباح ونقل الخبرة التقنية؛

4- البعد الاجتماعي: يتعلق بحركة العمالة والهجرة الدولية وتأثيرها على أسواق العمل، يشمل تحويلات المهاجرين، سياسات الهجرة، ظروف العمل الدولية؛

5- البعد السياسي و المؤسسي: يبرز في تأثير حركة العمالة القرارات والسياسات الدولية على العلاقات الاقتصادية مثل: القرارات السياسية التي تؤثر على التجارة أو العقوبات الاقتصادية؛

6- البعد البيئي والتنمية المستدامة: يتضمن أثر النشاط الاقتصادي الدولي على البيئة والمناخ، ما يشجع على التعاون البيئي الدولي (اتفاقيات الدولية لحماية المناخ مثل اتفاقية باريس 2015).

ثالثا- معوقات العلاقات الاقتصادية الدولية: هي العوامل أو الإجراءات التي تضعف أو تقيد حركة التبادل الاقتصادي والتجاري بين الدول سواء كانت ناتجة عن سياسات داخلية متعددة أو ظروف خارجية مفروضة، ما يؤدي إلى انخفاض في حجم التجارة الدولية وتراجع الاستثمارات ...الخ، ومن هذه المعوقات ما يلي:

1-**المعوقات التجارية:** وهي القيود التي تفرضها الدول على حركة السلع والخدمات عبر الحدود وتشمل: الرسوم الجمركية المرتفعة؛ القيود الكمية (نظام حصص الاستيراد والتصدير)، الإجراءات البيروقراطية وصعوبة الحصول على تراخيص الاستيراد، السياسات الحمائية الهادفة لحماية الإنتاج المحلي على حساب التجارة الدولية؛

2-**المعوقات النقدية والمالية**: تشمل المشكلات التي تواجه حركة رؤوس الأموال والعملات بين الدول مثل: تقلبات أسعار الصرف، اختلال الأنظمة اختلال الأنظمة المصرفية والقيود على تحويل الأموال، الديون الخارجية المفرطة التي تحد من قدرة الدول على التبادل؛ نقص الاحتياطات من النقد الأجنبي؛

3-**المعوقات السياسية:** تشمل القرارات والخلافات بين الدول أبرزها: العقوبات الاقتصادية والتجارية، النزاعات الإقليمية، غياب الاستقرار السياسي الداخلي مما يضعف ثقة المستثمرين الأجانب؛

4- **المعوقات القانونية والإدارية**: تنشأ نتيجة اختلاف القوانين والتشريعات الاقتصادية بين الدول، تعقد الإجراءات الجمركية والإدارية، غياب الشفافية او انتشار الفساد الإداري، ضعف حماية حقوق المستثمرين الأجانب؛

5- **المعوقات الاجتماعية والثقافية**: اختلاف الثقافات، اللغات، العادات التجارية والدين؛

6- **المعوقات التكنولوجية:** وتشمل : ضعف البينة التحتية الرقمية، بطأ التحول الرقمي في القطاعات الإنتاجية والخدمية؛

7- **المعوقات البيئية والمناخية:** وتشمل: القيود البيئية والالتزامات المرتبطة بالمناخ والطاقة، النزاعات حول الموارد المائية أو الطاقوية، الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

رابعا- العوامل المؤثرة على العلاقات الاقتصادية الدولية: هي مجموعة الظروف الداخلية والخارجية التي تحد من طبيعة ومستوى التبادل الاقتصادي بين الدول سواء من حجم التجارة أو اتجاهات الاستثمار أو سياسات التعاون المالي، ومن هذه العوامل ما يلي:

1-**العوامل الاقتصادية**: تتضمن مؤشرات تحد من قدرة الدولة على الدخول في علاقات اقتصادية خارجية، ومنها :

- مستوى التنمية الاقتصادية: كاما ارتفع مستوى التنمية زادت قدرة الدولة على الإنتاج والتصدير؛

- الهيكل الإنتاجي: أي تنوع القاعدة الإنتاجية يساهم في توسيع العلاقات التجارية؛

- الأسعار العالمية للسلع: تؤثر في موازين التجارة، خاصة بالنسبة للدول المصدرة للمواد الأولية ح

-مستوى الدخل القومي والقوة الشرائية، وكذا معدل التضخم والبطالة.

2-العوامل السياسية: أي العلاقات السياسية بين الدول تؤثر مباشرة في التعاون الاقتصادي، وتشمل:

-الاستقرار السياسي الداخلي، العلاقات الدبلوماسية والتحالفات الدولية، غياب أو وجود النزاعات والحروب، السياسات الاقتصادية الخارجية (سياسية الحمائية أو الانفتاح)؛

3- العوامل القانونية والمؤسسية: أي الاطار القانوني الذي يحدد مدى حرية وحماية النشاط الاقتصادي الدولي، ويشمل: القوانين المنظمة للاستيراد والتصدير، الاتفاقات والمعاهدات الدولية؛

4- العوامل النقدية والمالية: وتشمل : أسعار الصرف وتأثيرها على القدرة التنافسية للسلع، معدلات الفائدة، السياسات النقدية التي تحد من حركة رؤوس الأموال، الديون الخارجية والاحتياطات النقدية؛

5- العوامل التكنولوجية: ومن أهمها:

- وسائل النقل والاتصالات الحديثة تقلل من تكاليف التجارة؛
- البحث العلمي والابتكارات يعززان القدرة التنافسية للدول؛

6- العوامل الجغرافية والطبيعية: تلعب هذه العوامل دورا في تحديد نوع وشكل العلاقات الاقتصادية ومنها:

- الموقع الجغرافي؛
- توفر الموارد الطبيعية (النفط، الغاز، المعادن، ...)؛
- المناخ والظروف البيئية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي والصناعي.